اقتصاد

احتياطي مصر لم يستفِد من الدعم السعودي

على عكس التوقعات لم يستفد الاحتياطي المصري من النقد الأجنبي، من الدعم السعودي الذي أعلنت عنه الرياض، أخيراً، والبالغ نحو 5,3 مليارات دولار على هيئة ودائع جديدة أو تجديد ودائع سابقة. وأعلن البنك المركزي المصري، أول من أمس، عن ارتفاع طفيف للاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية بقيمة 24 مليون دولار فقط، ليصل إلى 40,849 مليار دولار بنهاية أكتوبر/تشرين الأول الماضي، مقابل 40,82 مليار دولار بنهاية سبتمبر/أيلول السابق عليه.

كانت نشرة «إنتربرايز» الاقتصادية المحلية قد توقعت، يوم الإثنين الماضي، أنّ يقترب الاحتياطي النقدي المصري سريعاً من أعلى مستوى له قبل الجائحة البالغ 45,5 مليار دولار، بعد الوديعة السعودية.

وقال مصدر مطلع على الاقتصاد المصري، في تصريحات سابقة لـ«العربي الجديد»، إنّ الدعم السعودي الأخير هو بمثابة تمديد لوديعة مستحقة بقيمة 5,3 مليارات دولار. ووفقاً للمصدر، فإنّ من المتوقع أن تكون السعودية قد مددت شريحة وديعة بقيمة 2,2 مليار دولار، بينما أعادت إقراض 3,1 مليارات دولار حان أجل سدادها في النصف الثاني من العام الجاري.

والتزمت السلطات النقدية المصرية الصمت تجاه أنباء ضخّ السعودية سيولة دولارية جديدة في شرايين احتياطي مصر من النقد الأجنبي، ولم يصدر أي بيان عن البنك المركزي المصري بهذا الشأن.

ولجأت مصر عدة مرات إلى تأجيل سداد الودائع الخليجية التي حصلت عليها عقب يوليو/تموز 2013، خصوصاً أنها تستحوذ على حيّز كبير من إجمالي احتياطي النقد الأجنبي للبنك المركزي.

وفي إبريل/نيسان الماضي، توصلت مصر إلى اتفاق مع الكويت والسعودية لتمديد آجال سداد الودائع المستحقة بالنقد الأجنبي، وحُصِل عليها عقب انقلاب يوليو 2013.

وقامت الحكومة المصرية بزيادة الاقتراض الداخلي والخارجي لتخفيف أزماتها المالية، ما أدى إلى قفزة في الديون المصرية بشكل متسارع خلال السنوات الأخيرة، إذ قال تقرير حديث للبنك الدولي إن ديون مصر ارتفعت من 36,77 مليار دولار في نهاية عام 2010 إلى نحو 131,58 مليار دولار بنهاية 2020 وبنسبة ارتفاع بلغت نحو 257%. بينما ارتفعت بحوالي 90% خلال خمس سنوات حيث بلغت في نهاية عام 2016 نحو 69 مليار دولار.

ويمثل الدين المصري الخارجي في نهاية 2020 نحو 37% من إجمالي الناتج المحلي، و324% من الصادرات، وذلك من 17% و74% بالترتيب. وتقدَّر الفوائد المطلوب سدادها عن القروض المحلية والأجنبية في الموازنة المصرية الحالية بنحو 579,6 مليار جنيه (الدولار=15,7 جنيهاً تقريباً)، وأقساط القروض بإجمالي 593 مليار جنيه، ليبلغ إجمالي أقساط وفوائد الديون المستحقة في العام المالي (2021-2022) نحو 1,172 تريليون جنيه. فيما استهدف مشروع الموازنة زيادة الإيرادات العامة للدولة إلى 1,365 تريليون جنيه، منها إيرادات ضريبية تقدر بنحو 983,1 مليار جنيه.

(العربي الجديد)

فريق للأمن الاقتصادي

أعلنت وزارة الخارجية الكورية الجنوبية، أمس، عن إنشاء فريق عمل جديد لدعم الحملة الحكومية الشاملة لبناء سلاسل إمداد مرنة من العناصر الرئيسية، والتصدي للتحديات الناجمة عن الجائحة. وتم إطلاق فريق «الأمن الاقتصادي» في وقت سابق من هذا الأسبوع للتعاون مع الوكالات الحكومية الأخرى في مساعدة جهود الشركات المحلية على حل مشاكل سلسلة التوريد المستمرة، والتي ظهرت كقضية عالمية ساخنة، لا سيما وسط جائحة كورونا التي طال أمدها.

وتتحمل سلسلة التوريد العالمية العبء الأكبر من نقص الرقائق، مما شكل تحديات لقطاعات الإلكترونيات والسيارات والمستهلكين. وجاءت هذه الخطوة في وقت تواجه فيه شركات الرقائق العالمية، بما في ذلك سامسونغ، ضغوطًا خفية من إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، لمشاركة المعلومات حول المخزونات والتفاصيل الأخرى.

(Getty)

أسماء في الأخبار

الأردن: ارتفاع حجم التداول العقاري 11%

ارتفع حجم التداول في سوق العقار الاردني، خلال الأشهر العشرة الاولى من عام 2021، بنسبة بلغت 11%، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019؛ ليبلُغ 3,957 مليارات دينار أردني (نحو 5,5 مليارات دولار)، بحسب التقرير الشهري لدائرة الأراضي والمساحة. واشار التقرير إلى ارتفاع حجم التداول خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر من عام 2021 بنسبة بلغت 9%، مقارنة بالشهر نفسه من عام 2019، وانخفاض بسيط بلغت نسبته 0,5%، مقارنة بالشهر السابق؛ ليبلُغ 433 مليون دينار أردني تقريبا. وانخفضت قيمة الإيرادات خلال الأشهر العشرة الاولى من عام 2021 بنسبة بلغت 12% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019؛ لتبلُغ 163,344 ديناراً أردنياً، فيما انخفضت قيمة الإيرادات خلال الشهر الماضي بنسبة 11%، مقارنة بالشهر نفسه من عام 2019.

طيران الإمارات تطلق رحلات يومية إلى تل أبيب

أعلنت طيران الإمارات (حكومية)، إطلاق خدمة يومية بدون توقف بين دبي وتل أبيب، اعتباراً من 6 ديسمبر/كانون الأول المقبل. وقالت الشركة في بيان، أمس الخميس، إن الإعلان يأتي في وقت تعمل فيه الإمارات وإسرائيل على تطوير العلاقات وتنمية الشراكات الاقتصادية عبر مجموعة من القطاعات. وبحسب البيان، ستوفر الخدمة اليومية للعملاء في إسرائيل السفر إلى مختلف محطات شبكة خطوط طيران الإمارات التي تغطي اكثر من 120 وجهة. وقال الرئيس التنفيذي للعمليات في طيران الإمارات، عدنان كاظم: «ننتظر الفرصة لفتح مزيد من الآفاق بين البلدين، لمواصلة بناء علاقة قوية مع تنمية و توسيع الأعمال التجارية والحركة السياحية».

الإفريقي للتنمية يتوقع نمو اقتصاد تونس

توقع البنك الإفريقي للتنمية، انتعاش الناتج المحلي الإجمالي لتونس ليبلغ 2 بالمائة في 2021، و3,9 بالمائة في 2022. جاء ذلك في تقريره الصادر أول من أمس، حول الآفاق الاقتصادية في إفريقيا 2021. وقال البنك الإفريقي، إن هذه التوقعات مربوطة بانحسار الوباء بما يسمح بتعافي الاقتصاد العالمي، خاصة في أوروبا، باعتبارها الشريك الاستراتيجي الأساسي لها. و تواجه تونس اليوم تحديات سياسية، قد تلقي بتبعات سلبية حادة على اقتصاد البلاد وماليته العامة، مرتبطة بقرارات احادية اتخذها الرئيس قيس سعيد في يوليو/تموز الماضي، ابرزها تجميد البرلمان، و تغيير الحكومة.و تطالب دول أوروبية مانحة، البلاد، بضمان المسار الديمقراطي الذي حققته البلاد خلال السنوات الماضية.

هل يتم تعويم الجنيه المصري مجدداً؟

مصطفى عبد السلام

لم يعد السؤال الملح الآن يتعلق باسم صاحب أخطر قرار في تاريخ الحياة الاقتصادية المصرية وهو تعويم الجنيه في مثل هذه الأيام قبل 5 سنوات. ولم يعد السؤال الأهم عما إذا كان قرار التعويم جاء بإملاءات من صندوق النقد الدولي كأحد الشروط الرئيسية لمنح مصر قرض بقيمة 12 مليار دولار ضمن شروط أخرى، أم كانت الحكومة مجبرة على القرار الخطير تحت ضغط تهاوي الاحتياطي الأجنبي، وتوحش السوق السوداء للعملة، وسيطرة المضاربين على سوق الصرف، والأخطر فقدان البنك المركزي السيطرة على السوق في ظل عدم امتلاكه الموارد المالية الكافية للدفاع عن العملة، وبالتالي لجأت الحكومة إلى التعويم لضرب كل هذه العصافير السامة بحجر واحد والحيلولة دون انهيار العملة المحلية وقبلها الاحتياطي الأجنبي.

لم يعد السؤال الملحّ الآن عمّا إذا كان قرار التعويم قد حقق أهدافه من عدمه، خاصة أن الحكومة صورت للرأي العام قبيل القرار أن التعويم فاتحة خير على البلاد، حيث سيحدث طفرة في إيرادات النقد الأجنبي، وهو ما لم يحدث طوال السنوات الماضية، حيث ظلت الأرقام على حالها باستثناء زيادات ليست بالكبيرة في بعض الإيرادات.

بل إن التعويم كانت له تداعيات خطيرة، منها أنه فتح الباب على مصراعيه أمام تهاوي قيمة العملة، وتهاوي القدرة الشرائية للمصريين ومدخراتهم، وخلق موجة تضخم هي الأعنف حيث لم تشهدها الأسعار منذ الحرب العالمية الثانية، وتآكل الطبقة الوسطى بشكل دراماتيكي، وزيادة معدلات الفقر، وتدحرج ملايين المواطنين تحت خط الفقر المدقع.

كذلك فتح القرار الباب على مصراعيه أمام التوسع المفرط في الاقتراض ليبلغ حجم الدين الخارجي للبلاد 137,8 مليار دولار، مقابل 55,8 مليار دولار في نهاية العام المالي 2015-2016.

السؤال الملح الآن هو: هل سيتم تعويم الجنيه مجدداً كما حدث في نهاية 2016؟

الإجابة بالطبع لا على المدى القصير والمتوسط، لكن إذا استمر الحال على ما هو عليه من دفاع البنك المركزي المصري عن الجنيه رغم تراجع الإيرادات الدولارية في العامين الأخيرين بسبب جائحة كورونا، وتوسع مفرط في الاقتراض الخارجي لا يتناسب مع موارد الدولة، وزيادة أعباء الدين، وإعطاء أولوية للأموال الساخنة على حساب قطاعات التصدير والإنتاج وتنشيط السياحة والاستثمارات، وتأجيل سداد القروض الخليجية البالغة قيمتها أكثر من 17 مليار دولار، ومدّ أجل سدادها عاماً بعد آخر، فإن التعويم قادم لا محالة. لكن من الصعب تحديد موعد التعويم المقبل، لأنه يتوقف على أمور كثيرة.

ليبيا: تسعيرة جبرية لسلع غذائية بهدف مواجهة الغلاء

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

حددت وزارة الاقتصاد بحكومة الوحدة الوطنيّة في ليبيا، تسعيرة جبرية لسبع سلع أساسيّة، وطالبت مأمور الضّبط القضائيّ باتخاذ الإجراءات القانونيّة للمخالفين في مسعى لمواجهة الغلاء في الأسواق.

وشمل قرار رقم 593 لسنة 2021، لوزارة الاقتصاد، الذي حصلت «العربي الجديد» على نسخة منه، سبع سلع أساسيّة، (السّكّر، الدّقيق، الأرز، زيت الطّعام، معجون الطّماطم، الدّجاج، والمكرونة) بتخفيضات تتراوح ما بين 10 و15% على الأسعار المعمول بها في الأسواق. وتفاءل أستاذ الاقتصاد بجامعة مصراتة، مختار الجديد، بالخطوة الّتي اتخذتها وزارة الاقتصاد الليبية، قائلاً لـ«العربي الجديد»: «القانون التّجاريّ أجاز للجهات المختصّة التّدخّل ولو بشكل جزئيّ، وسيكون أمرا جيدا فالقرار الأخير على الأقل وضح للناس والأسواق السّعر المناسب للسّلع الأساسيّة».

ومن جانبه، طالب الخبير الاقتصاديّ، صقر الجيباني، بضرورة أن يعاد للاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية اعتباره في الاقتصاد الوطني خاصة من الموادّ الغذائيّة. وأشار الجيباني في حديثه لـ«العربي الجديد»، إلى «ارتفاع أسعار النّفط والغاز، ما يعني زيادة تكاليف الإنتاج في الاقتصادات المتقدّمة والصّاعدة، وبالتالي سينعكس على ارتفاع أسعار منتجاتها ما يزيد من أعباء الواردات للاقتصادات النّامية ومنها الاقتصاد الليبي».

وارتفعت أسعار الموادّ الغذائيّة منذ سبتمبر/ أيلول 2020 بشكل متسارع وخاصّة أسعار الحبوب والزّيوت والألبان ومشتقّاتها حسب الخبير الاقتصاديّ. وتستورد ليبيا معظم احتياجاتها من الخارج بنسبة 85%، حسب بيانات رسمية.

وكان صندوق النّقد الدولي قد أشار في تقرير حديث، إلى أن أسعار الموادّ الغذائيّة في كلّ أرجاء العالم قفزت بنحو 40% خلال فترة الجائحة ممّا يشكّل تحديا حقيقيا بشكل خاص للبلدان منخفضة الدّخل.

وألغت ليبيا الدّعم السّلعيّ للمنتجات الأساسية منذ عام 2015، ولم توفّر دعما نقديّا للمواطنين بسبب الأزمة الماليّة التي تمرّ بها، ما أدّى إلى تفاقم الأزمات المعيشيّة لسكان البلاد البالغ عددهم نحو 6,9 ملايين نسمة.

ويبلغ الحدّ الأدنى للأجور في ليبيا 450 دينارا (نحو 100 دولار)، وتستحوذ الرّواتب على 56% من إجماليّ الإنفاق العامّ، حسب بيانات لمصرف ليبيا المركزيّ.

متفرقات اقتصادية

قطر: حاجة متزايدة للعمالة الفندقية

الدوحة ـ **مصطفى الولي**

تتنامى احتياجات الفنادق القطرية للأيدي العاملة كلما اقترب الحدث الرياضي الأبرز في العالم، مونديال 2022، الذي تستضيفه الدوحة، ما يدفع نحو السعي إلى توفير العمالة الماهرة المؤقتة أو الدائمة المستقدمة من الخارج، أو الاستفادة من إعادة تدوير العمالة الموجودة محليًا عبر شركات الاستضافة. وتخطط قطر لاستضافة 1,2 مليون زائر خلال فترة مونديال 2022 التي تبدأ في 21 نوفمبر/تشرين الثاني المقبل وتمتد على مدار 28 يومًا، على أن تقام المباراة النهائية يوم 18 ديسمبر/كانون الأول، تزامنًا مع احتفالات دولة قطر باليوم الوطني، بحسب موقع اللجنة العليا للمشاريع والإرث. وحسب اللجنة، يقطع ملف استضافة دولة قطر للبطولة وعدًا بتوفير 100 ألف غرفة، وتعمل دولة قطر حاليًا على إتاحة عدد أكبر من ذلك، عبر إقامة المزيد من الفنادق والمنشآت السياحية، خاصة في مدينة لوسيل الجديدة وداخل العاصمة الدوحة وضواحيها. وفي هذا السياق، يرجح خبراء في القطاع السياحي وأصحاب شركات الضيافة والنظافة تزايد الطلب على العمالة الفندقية أو تلك التي ستعمل على تشغيل ملاعب كأس العالم والمرافق المرتبطة بالبطولة، فيما يقلل بعض أصحاب الفنادق من ذلك، بحكم اعتمادها على توظيف العمالة الكافية لنسبة الإشغالات الحالية للفنادق. يُشار إلى أن إشغالات الفنادق والشقق الفندقية، باستثناء التي استخدمت للحجر الصحي لكبح انتشار كوفيد 19، بلغت 70% خلال شهر سبتمبر/أيلول 2021، مقارنة بـ 55% نسبة عن نفس الفترة من العام الماضي، بحسب النشرة الشهرية لجهاز التخطيط والإحصاء الحكومي.

عقود مؤقتة

الاستفادة من تدوير العمالة الموجودة في قطر للعمل في الفنادق خلال فترة كأس العالم، أمر صعب، بحسب تأكيدات رجل الأعمال حسن الحكيم، الذي يُرجع ذلك إلى نقص العمالة التي غادرت بلا عودة أثناء فترة جائحة كورونا. ويضيف الحكيم، لـ«العربي الجديد»، أن شركات الضيافة والنظافة يمكن أن تسهم في استقدام العمالة المطلوبة للفنادق وملاعب كأس العالم على حد سواء، شريطة أن يتم منحها إمكانية استقدام عمالة بعقود «مؤقتة» للعمل خلال فترة ستة إلى ثمانية أشهر، تتضمن فترات اختبار وتدريب وتأهيل قبل استضافة كأس العالم. وسيُمكّن ذلك شركات الضيافة والنظافة من استقدام آلاف العمالة المتخصصة حسب القدرة الاستيعابية لكل شركة، حيث يتطلب ذلك توفير السكن الملائم والغذاء ووسائل التنقل، بحسب الحكيم الذي يرى أيضًا أن ذلك سيكون خيارًا أفضل للفنادق ومشغلي ملاعب كأس العالم.

شركات الاستقدام

ويرى الخبير السياحي عادل الهيل، أن احتياج هذه الفنادق للعمالة سيكون لفترة قصيرة ولا يتطلب أن تتكبد الفنادق عناء البحث وإجراء المقابلات الشخصية وتخصيص ميزانيات لتذاكر السفر وغيرها.

فطر تخطط لتوفير 100 ألف غرفة فندقية (Getty)

العراق يلجأ للطاقة المتجددة لحل أزمة الكهرباء

في إطار سعيها لمواجهة أزمة الكهرباء، أعلنت الحكومة العراقية عن خطة لإنتاج الطاقة المتجددة

بغداد ـ **سلام الجاف**

كشفت وزارة الكهرباء العراقية عن وجود خطة للبدء بإنتاج الطاقة المتجددة التي تتولد من الطاقة الشمسية والرياح، مبينة أن طموحها هو الوصول إلى إنتاج أكثر من 7 آلاف ميغاواط من الطاقة المتجددة.

وتأتي تلك الخطوة في إطار مساع حكومية لمواجهة أزمة الكهرباء الخانقة وحل مشكلة انقطاع الكهرباء المتكرر.

وأشار المتحدث باسم الوزارة، أحمد موسى، إلى البدء بخطوات جدية لتأسيس فريق إعلامي داعم للطاقة المتجددة، من أجل ترسيخ مفاهيمها، والحفاظ على البيئة من التلوث، موضحا في بيان أول من أمس، أن «تأسيس هذا الفريق يأتي ضمن المهام الوطنية لدعم الطاقة والحد من الآثار الملوثة للبيئة». وتابع أن «الوزارة لديها العديد من عقود الطاقة المتجددة، ومنها عقود مع شركة «باور جاينه» الصينية، إذ توجد اتفاقية مبادئ وقعتها الوزارة مع الشركة التي تتضمن 2000 ميغاواط»، مؤكدا أن الوزارة وقعت عقودا استثمارية مع شركات أخرى ليكون حجم الإنتاج أكثر من 5 آلاف ميغاواط. والطاقة المتجددة هي التي يمكن توليدها من المصادر الطبيعية مثل ضوء الشمس والرياح والمياه والأمطار وحرارة جوف الأرض، تضاف إلى ذلك طاقة الكتل الحيوية. وبعد العراق من البلدان غير الرائدة في هذا المجال رغم توفر الظروف المناسبة لإنتاج الطاقة المتجددة. مسؤول في وزارة الكهرباء قال لـ«العربي الجديد» إن المضي قدما في إنتاج الطاقة المتجددة يمكن أن يساهم في إيجاد حلول جذرية لأزمة الكهرباء التي تتفاقم في كل صيف، موضحا أن وصول إنتاج الطاقة المتجددة إلى 7 آلاف ميغاواط يعني أن العراق سيوفر نحو ثلث إجمالي حاجته من الطاقة الكهربائية التي تتراوح بين 20 و22 ألف ميغاواط. وشدد المسؤول، الذي رفض ذكر اسمه، على ضرورة وجود أمرين مهمين لدعم الطاقة المتجددة، هما البنى التحتية، ومنح الشركات العالمية المستثمرة تسهيلات لدخول البلاد من أجل العمل في هذا المجال.

عضو البرلمان السابق، رزاق الحيدري، اعتبر أن العراق بعد من البلدان التي تمتلك مقومات إنتاج الطاقة المتجددة، وخصوصا في ما يتعلق بأشعة الشمس الموجودة أغلب أيام السنة، قائلا لـ «العربي الجديد» إن هذا المشروع ممتاز لكنه تأخر كثيرا». ولفت الحيدري إلى أن أولى خطوات المشروع كانت مع إحدى الشركات العربية، مشيرا إلى إمكانية الاستفادة منه في المناطق الصحراوية. ووفق البرلماني السابق، فإن تطوير إنتاج الطاقة المتجددة يمكن أن يدفع بعض القطاعات للاستغناء عن الكهرباء، مضيفا: «بالتالي يقل الضغط على المنظومة الكهربائية التي يمكن أن يقتصر تزويدها فيما بعد على المنازل فقط». وأوضح أن القطاع الزراعي يمكن أن يستخدم الطاقة المتجددة ويستغني عن الكهرباء، مؤكدا أن الطاقة المتجددة تقلل من التلوث. ويعاني العراق خلال السنوات الأخيرة، من أزمة كبيرة في مجال الكهرباء تتجدد كل صيف مع ازدياد الطلب على الطاقة الكهربائية. وواجهت البلاد مطلع يوليو/تموز الماضي، أزمة بتوفير الطاقة بعد هجمات منظمة استهدفت أبراج نقل الطاقة بعدد من المحافظات، وسبّبت انهياراً كاملاً للمنظومة الكهربائية في البلاد، دفعت الحكومة إلى تكليف قوات الجيش مهمة حماية الأبراج.

وزارة الكهرباء لديها العديد من عقود الطاقة المتجددة

تحقيق

تهاوى قطاع الفوسفات المصدر الرئيسي للإيرادات المالية في تونس بسبب التعطيل المتعمد للإنتاج من بعض الأطراف، بالإضافة إلى الفساد وتنامي التحركات الاجتماعية والاعتصامات المطالبة بالتشغيل، الأمر الذي دفع تونس إلى الخروج من المنافسة العالمية لهذا المنتج، كما أثر ذلك سلباً على مؤسسات أخرى مرتبطة بالقطاع، إلى جانب انهيار أرقام التصدير واستنزاف إيرادات الدولة المالية. وكشفت بيانات رسمية عن فقدان تونس نحو 6,7 مليارات دولار من إيرادات الفوسفات خلال 6 سنوات

الفوسفات كنز تونس المهدور: ضغوط وتعطيل متعمد

تونس ـ **غسان جمال الدين**

يمثل قطاع الفوسفات عصب الاقتصاد التونسي والرئة التي تتنفس منها الدولة والمورد الأول في الميزانية، حيث احتل مكانة مهمة في المنظومة الاقتصادية، سواء على مستوى المداخيل من العملة الصعبة أو على مستوى الميزان التجاري، لكن منذ اندلاع ثورة 2011، عاش القطاع أحلك فتراته ودخل في دوامة ضعف كبير وانهيار في الإنتاج الذي انخفض إلى الثلثين، وهو ما انعكس سلبا على نشاط ومردودية كبرى المؤسسات ذات العلاقة كالمجمع الكيميائي وشركة فوسفات قفصة، كما أثر سلبا على مؤسسات أخرى مرتبطة بالقطاع، إلى جانب انهيار أرقام التصدير وموارد الدولة وعجز الموازنات المالية للبلاد. وفي الماضي القريب، احتلت صادرات الفوسفات التونسي المرتبة الثالثة على الصعيد العالمي، وكان يتم تصدير الفوسفات الطبيعي ومشتقاته إلى ما يناهز خمسين دولة عبر العالم بعد تطوير استعمالات جديدة لهذه المادة خاصة في مجال إنتاج الطاقة الحيوية والاستعمال المباشر للفوسفات الخام كبديل للأسمدة المذابة. ومر القطاع بصعوبات حادة خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي تم تجاوزها وتحسين أداء مؤسستي القطاع بفضل التطهير وإعادة الهيكلة المالية وغلق المناجم الباطنية واعتماد خطة التقاعد المبكر وتوحيد الإدارة العامة والفريق التجاري وأعضاء مجلس الإدارة لكل من شركة فوسفات قفصة والمجمع الكيميائي التونسي. وبفضل هذه الإجراءات تمكن القطاع من تحقيق نتائج قياسية على مستوى الإنتاج والأرباح، حيث تجاوز حجم الإنتاج السنوي للفوسفات سقف 8,3 ملايين طنّ مع تسجيل نتائج مالية لشركتي القطاع تفوق 2 مليار دينار آنذاك، علما أن عدد الموظفين بمؤسستي القطاع لم يكن يتجاوز 11 ألف موظف آنذاك.

2010 السنة الفاصلة

تمكّن قطاع الفوسفات ومشتقاته قبل الأزمة من تحقيق مداخيل سنوية ضخمة، متأتية بالأساس من مبيعات الفوسفات ومشتقاته (حامض فسفوري، ثنائي فوسفات الأمونيا، ثلاثي فوسفات الرفيع، الفوسفات العلفي) التي يتم تصدير القسط الأكبر منها بشكل مباشر أو غير مباشر. ولم يتجاوز معدل إنتاجها السنوي من الفوسفات خلال الفترة الممتدة بين 2011 و2020 نحو 3,5 ملايين طنّ سنويا مقابل إنتاج 8,3 ملايين طنّ عام 2010؛ فيما تبلغ احتياطات تونس من الفوسفات 7 مليارات طنّ. وبلغت نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الخام ما قدره 4% سنة 2008 ثم تقلصت إلى حدود 1,2% سنة 2011، ثم واصلت تراجعها في السنوات التالية.

اختلالات وضعف إدارة

تبدل الوضع الإيجابي إلى التدهور داخل مؤسستي القطاع خلال السنوات الأخيرة، حيث تعطلت أداة الإنتاج جراء عدة عوامل فنية واجتماعية أهمها: هشاشة الوضع الاجتماعي بمحيط مواقع الإنتاج وحدة الضغط على المؤسستين عبر الاعتصامات وتعطيل الإنتاج والنقل الحديدي للفوسفات على امتداد تسع سنوات متتالية. كما تم إثقال كاهل القطاع بأعداد هائلة من الانتدابات (مضاعفة عدد الأعوان (الموظفين) بكل من شركة فوسفات قفصة والمجمع الكيميائي التونسي) لتهدئة الأوضاع الاجتماعية، حيث انتُدب حوالي 6000 موظف زائدين عن الحاجة لدى المجمع الكيميائي التونسي، وحوالي 7000 موظف زائدين عن الحاجة لدى شركة فوسفات قفصة يتلقون أجرا دون مقابل، تحت عنوان شركات البيئة والغراسة. كما تم إدماج حوالي 1600 عون تابعين لشركة نقل المواد الفوسفاتية، في حين أن هذه الشركة أصبحت عاجزة عن القيام بدورها لنقل الفوسفات بسبب اهتراء وسائل النقل. وحسب مراقبين، ارتفعت كلفة نقل الفوسفات إلى وحدات المجمع الكيميائي التونسي، بسبب الإفراط في اللجوء إلى مناولة النقل بالشاحنات أمام تراجع النقل الحديدي. كل ذلك أدى إلى تراجع حضور المنتج التونسي في الأسواق العالمية، وخسارة أسواق وحرفاء تقليديين.

تعطيل متعمد

ومباشرة بعد ثورة 2011، تراجع القطاع وانهار بسبب تنامي التحركات الاجتماعية والاعتصامات، إضافة إلى سعي بعض الأطراف إلى تعمد تعطيل الإنتاج لتحقيق مصالحها الضيقة على حساب ثروات الفوسفات التي تغذي الدولة بموارد مالية مهمة. وواقع الفوسفات الصعب، تترجمه الأرقام الأخيرة الصادرة أخيراً، عن شركة فوسفات قفصة والمجمع الكيميائي التونسي. وبفضل هذه الإجراءات تمكن القطاع من تحقيق نتائج قياسية على مستوى الإنتاج والأرباح، حيث تجاوز حجم الإنتاج السنوي للفوسفات سقف 8,3 ملايين طنّ مع تسجيل نتائج مالية لشركتي القطاع تفوق 2 مليار دينار آنذاك، علما أن عدد الموظفين بمؤسستي القطاع لم يكن يتجاوز 11 ألف موظف آنذاك.

العطالبات الاجتماعية عرقلت إنتاج الفوسفات (فتحي بلعيد/فرانس برس)

خسارة أسواق والتحول من التصدير إلى الاستيراد

العرائس والتي شهدت بدورها اضطرابات عطلت الإنتاج وقلصت من المردودية، حيث شهدت الأشهر الثلاثة الأولى من العام 2021 وقف كل أنشطة إنتاج وتصدير الفوسفات بتلك المناطق في ظل احتجاجات طالبي الشغل. ومن المُتوقّع في هذا السياق، ألا يتجاوز إنتاج الفوسفات التجاري مع نهاية هذه السنة 3,7 ملايين طنّ، وهو تقريبا نفس معدّل إنتاج العشرية الأخيرة، التي عرفت تراجعا حادًا وتقهقرا لافتا لقطاع الفوسفات في تونس، مقابل 8,3 ملايين طنّ سنة 2010 وهي التي تعد سنة المرجع والسنة السابقة للثورة. ولم يكن الفساد بعيداً عن عرقلة هذا القطاع الحيوي، إذ أوقفت السلطات التونسية، في شهر أغسطس/ آب الماضي، 14 مسؤولا وأدرجت 3 آخرين في قائمة البحث (الطلب) للقبض عليهم، بينهم وزير صناعة سابق وذلك بشبهة فساد مالي وإداري في قطاع الفوسفات. وفي 2 أغسطس/آب الماضي، توعد الرئيس التونسي قيس سعيد، أطرافاً متورطة (لم يسمها) في تعطيل إنتاج ونقل الفوسفات.

تهاوي الصادرات وتوقف الإنتاج

ضعف الإنتاج أثر على عائدات الصادرات في كامل العشرية الأخيرة حيث سجلت تراجعاً كبيرا. وحسب بيانات سابقة للبنك المركزي، فإن تراجع إنتاج الفوسفات كلف الدولة التونسية 6,7 مليارات دولار على مدى 6 أعوام من 2014 إلى 2020. وتأمل تونس ببلوغ إنتاج 16 مليون طنّ في أفق 2030 وفق المشروع السنوي للقدرة على الأداء لوزارة الصناعة والطاقة والمناجم، إذ يتوقع أن لهذا الارتفاع أثرا إيجابيا في حصة تونس في السوق العالمية التي تعمل على أن ترتفع من 4,5% إلى 5,3%. وحول توقف أنشطة إنتاج الفوسفات وبيعه لمصنّعي الأسمدة الكيميائية وتأثيرات ذلك، قال مدير إقليم شركة فوسفات قفصة بالرديف، محمد غامدو، لـ«العربي الجديد»، إن نشاط إنتاج الفوسفات التجاري بمغسلة الرديف متوقّف تماما منذ شهر نوفمبر/ تشرين الثاني من سنة 2020، علما بأنّ الرديف تتوفّر حاليا على مخزون مهم من الفوسفات التجاري الجاهز للتصدير والذي لا يقلّ حجمه عن مليون و500 ألف طنّ. وأضاف غامدو أن توقّف نشاط وحدة إنتاج الفوسفات التجاري بالرديف قد حرم شركة فوسفات قفصة من تقوية طاقة إنتاجها بما لا يقلّ عن 400 ألف طنّ من الفوسفات التجاري، في وقت تسعى الشركة إلى استرجاع نسق إنتاج الفوسفات التجاري وتدارك التراجع الحادّ في حجم إنتاجها، جرّاء الاضطرابات الاجتماعية واحتجاجات طالبي الشغل بالجهة. كما توقّفت شركة فوسفات قفصة بسبب استمرار هذا الحراك الاحتجاجي بالرديف منذ شهر سبتمبر/ أيلول 2020، عن شحن مخزونها من الفوسفات التجاري المُقدّر بنحو مليون و500 ألف طنّ.

خسارة الأسواق

ويكتسي تسويق هذا المخزون حسب مسؤولين بشركة فوسفات قفصة، أهمّية بالغة من ناحية دعم قدرة الشركة في تلبية حاجيات الحرفاء من هذه المادّة، من جهة، ومن ناحية الإسهام في حلّ الإشكاليات المالية الراهنة التي يواجهها قطاع الفوسفات ومُشتقّاته، من جهة أخرى. ويأتي ذلك، باعتبار تنامي الطلب في السوق العالمية على الفوسفات والأسمدة الكيميائية في الوقت الذي ارتفع فيه سعر الفوسفات حسب البنك الدولي في شهر أغسطس/ آب 2021 بـ 9,5 % ليصل إلى 136,88 دولارا للطنّ مقابل 125 دولارا في شهر يوليو/ تموز الماضي. وأمام الارتفاع السكاني في العالم الذي ينتظر أن يبلغ 9 مليارات نسمة في 2050 وتقلص مخزون الفوسفات الذي تجمع الدراسات على أنه لا يكفي إلا 90 سنة، فقد بات الفوسفات محل دراسات استراتيجية معلنة وغير معلنة من القوى الكبرى وبدأت تتحرك بشكل واضح على أرض الواقع. وتشير بعض الدراسات إلى أن أسعار الفوسفات مرشحة للارتفاع بين 500 و1000% في العقود القادمة. فقدان تونس لأسواقها استغلته دولة المغرب كما يجب، حيث مثل الفوسفات المغربي بديلا لنظيره التونسي. وقد تمكنت الرباط في العشرية الأخيرة من تطوير صناعاتها الكيميائية وطاقتها الإنتاجية داخل وخارج المغرب مع التركيز على أفريقيا. وفي السنوات الأخيرة وبالوقت الذي تراجعت فيه تونس إلى مستويات ضعيفة تمكن المغرب من مضاعفة إنتاجه ثلاث مرات وأبرمت الجزائر عقودا مهمة مع الصين لإنتاج 10 ملايين طنّ وينتظر أن تحتل المرتبة الثالثة عالميا. وقامت إندونيسيا الحليف الاستراتيجي لتونس سابقا على مدى عقود بإبرام اتفاقات والدخول في صناعة الفوسفات مع السنغال في حين أن الصين وإسرائيل قامتا بضخ استثمارات مهمة في توغو. ونظرًا للمعطيات والتحالفات الجديدة ودخول القوى الكبرى على الخط، فإن محاولة تونس الرجوع لما كانت عليه منذ حوالي 10 سنوات بات أمرا صعب المنال.

خروج من المنافسة العالمية

وبعدما كانت المنافسة بين تونس والمغرب في الفوسفات طيلة عقود وحتى عام 2010، تحولت المنافسة اليوم بين معادن السعودية والمكتب الشريف للفوسفات المغربي. فمعادن السعودية تمكنت من الصعود للمركز الثالث عالميا في سنوات قليلة بإنتاج 11 مليون طنّ من الخام و6 ملايين طنّ من الأسمدة، وتتجه للصعود إلى المركز الثاني عالميا بعد برمجتها إضافة 3 ملايين طنّ من الأسمدة ما يجعلها تنتج أكثر من 16 مليون طنّ من الخام سنوياً. وحسب مراقبين، تبدل الواقع على الأرض في ميدان الفوسفات الإقليمي والعالمي ببروز معادن للفوسفات السعودي بكميات ضخمة وطرق عصرية في التصرف، ما يجعلها تتجه للمركز الثاني عالميا إلى جانب المكتب الشريف للفوسفات المغربي الذي شهد تطورا كبيرا في العشرية الحالية، كما أن المنافسة التقليدية بين تونس والمغرب لم تعد تجدي.

ارتفاع العجز التجاري

ارتفع العجز التجاري لتونس 18,1 بالمئة في نهاية سبتمبر/ أيلول الماضي الى 11,9 مليار دينار (4,23 مليارات دولار)، على اساس سنوي، وسط زيادة في الصادرات والواردات على حد سواء. وحسب المعهد التونسي للاحصاء الحكومي، بلغ العجز التجاري بنهاية الفترة من يناير/كانون الثاني – سبتمبر/ ايلول 2020 حوالي 10,1 مليارات دينار (3,58 مليارات دولار). وتحسنت الصادرات التونسية بنسبة 22 بالمئة في الأشهر التسعة الاولى من العام 2021، لتصل الى 33,6 مليار دينار (11,8 مليار دولار)، مقابل انكماش بـ 16,6 بالمئة في الفترة المناظرة من العام 2020. وارتفعت الواردات ايضا بنسبة 21 بالمئة لتبلغ 45,5 مليار دينار (16,1 مليار دولار).

مؤشرات الأسواق

الكويت

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الخميس، على ارتفاع مؤشر السوق العام 30,4 نقطة، ليبلغ مستوى 7201,93 نقطة، بنسبة صعود بلغت 0,42%. وتم تداول كمية أسهم بلغت 814,5 مليون سهم، تمت عبر 23954 صفقة نقدية، بقيمة 99,8 مليون دينار (نحو 309,3 ملايين دولار). وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 29,25 نقطة ليبلغ مستوى 6148,14 نقطة، بنسبة صعود بلغت 0,48%، من خلال كمية أسهم بلغت 727 مليون سهم، تمت عبر 19590 صفقة نقدية، بقيمة 64,7 مليون دينار (نحو 200,5 مليون دولار). كما ارتفع مؤشر السوق الأول 31,3 نقطة ليبلغ مستوى 7755,68 نقطة، بنسبة صعود بلغت 0,41%، من خلال 87,4 مليون سهم، تمت عبر 4364 صفقة، بقيمة نقدية بلغت 35,14 مليون دينار (نحو 108,9 ملايين دولار).

عُمان

أغلق مؤشر بورصة مسقط 30 أمس عند مستوى 4049,76 نقطة، منخفضا بـ11,7 نقطة، وبنسبة 0,287 بالمائة، مقارنة مع آخر جلسة تداول. وبلغت قيمة التداول 3 ملايين و157 ألفا و938 ريالا عمانيا، مرتفعة بنسبة 317,3 بالمائة، مقارنة مع آخر جلسة تداول والتي بلغت 756 ألفا و682 ريالا عمانيا. وأشار التقرير الصادر عن بورصة مسقط إلى أن القيمة السوقية انخفضت بنسبة 0,052 بالمائة عن آخر يوم تداول، وبلغت ما يقارب 22,02 مليار ريال عماني.

أبوظبي

أطلق سوق أبوظبي للأوراق المالية أمس، رسمياً سوق المشتقات المالية، وذلك في إطار مجموعة من مبادراته التي تهدف إلى تطوير أسواق رأس المال في أبوظبي. وبحسب بيان صحافي، ستتيح المنصة الجديدة للمستثمرين والمتداولين فرصة الاستفادة من مجموعة من المزايا، أهمها زيادة الرافعة المالية، وإمكانية تحقيق المكاسب خلال أوقات صعود السوق وهبوطه، بجانب التحوط ضد مخاطر المحافظ الاستثمارية. وشهد السوق اليوم بدء تداول العقود المستقبلية للأسهم المفردة التابعة لمجموعة «اتصالات» و«بنك أبوظبي الأول» و«الشركة العالمية القابضة» و«أدنوك للتوزيع» و«الدار العقارية». وسيضاف المزيد من العقود المستقبلية للأسهم المفردة في وقت لاحق من العامين الجاري والقادم.

السعودية

قالت الجزيرة كابيتال، أمس، إن المركز المالي القوي لشركة الاتصالات السعودية «إس تي سي» سيدعم التوسع في أعمالها؛ لافتة إلى أنه من المتوقع أن تحقق نتائج جيدة على المدى البعيد؛ بدعم من الاستثمار المستمر في التقنيات المستقبلية. وأوصت شركة الأبحاث، في مذكرة بحثية حديثة، بزيادة المراكز لسهم شركة الاتصالات السعودية، بسعر مستهدف للسهم 130 ريالاً. ولفتت الجزيرة كابيتال، إلى أنه من المتوقع نمو أرباح الاتصالات السعودية بنسبة 4,2% خلال عام 2021 إلى 11,46 مليار ريال، مقابل 10,99 مليارات ريال في العام الماضي، وزيادة الإيرادات بنحو 7,2% في العام الحالي إلى 63,21 مليار ريال، مقارنة مع 58,95 مليار ريال في عام 2020.

طاقة

بينما تستفحل أزمة الكهرباء في أوروبا وسط النقص الكبير في إمدادات الغاز، وتهدد بحدوث اضطرابات سياسية وتزايد إفلاس الشركات الصغيرة، يرجع محللون الأزمة إلى خمسة عوامل رئيسية أكبرها استخدام موسكو للغاز كسلاح

صراع الغاز بين موسكو وبروكسل

5 أسباب وراء أزمة الكهرباء في أوروبا وبريطانيا

لندن ـ **موسى مهدي**

تهدد أزمة الكهرباء المستفحلة في بريطانيا وأوروبا بإثارة خلافات عميقة بين دول الاتحاد الأوروبي، وربما تنامي الاحتجاجات الشعبية في شوارع المدن الكبرى، وإضعاف الأحزاب التقليدية الحاكمة في القارة، وإفلاس العديد من شركات الكهرباء.

وحتى الآن أفلست 17 شركة في بريطانيا، كان آخرها إفلاس أربع شركات أول من أمس الأربعاء. وتُعد إمدادات الغاز الطبيعي في بريطانيا وأوروبا وغلاء أسعاره السبب الرئيسي وراء أزمة الكهرباء التي تتفاعل في أوروبا وبريطانيا، لتضاعف من تداعيات جائحة كورونا على النمو الاقتصادي ورفاهية الأسر والأفراد في القارة العجوز.

ويرجع محللون جذور الأزمة إلى خمسة عوامل رئيسية، وهي تراجع حجم الإمدادات الروسية لدول القارة الأوروبية والتحولات العالمية في سوق الغاز العالمي، وزيادة الاستهلاك في الصين، وارتفاع الأسعار في آسيا وتراجع إنتاج الغاز الطبيعي في بريطانيا وأوروبا، والنزاع السياسي بين أوكرانيا وروسيا حول ضم موسكو لشبه جزيرة القرم، وذلك إضافة إلى تأثير النزاع حول الصحراء بين الجزائر والمغرب الذي أدى إلى توقف جزء من صادرات الغاز الجزائرية إلى إسبانيا.

وسط هذه العوامل لا يستبعد محللون أن يكون لتقلص الغاز وأزمة الكهرباء تداعيات خطيرة على الاستقرار السياسي في العديد من الدول الأوروبية، في حال اشتداد برودة الشتاء، وربما تضطر دول الاتحاد الأوروبي لدفع مبالغ مالية باهظة لدعم فاتورة الكهرباء للعديد من مواطني الدول الأوروبية. وفقاً لبيانات «يورو ستات» تعتمد أوروبا على الغاز الطبيعي في تلبية 20% من احتياجات توليد الطاقة. ومعظم هذه الإمدادات تستورد من الخارج، وتحديداً من روسيا عبر شركة غاز بروم، أكبر الشركات المنتجة للغاز الطبيعي في العالم.

ويرى محللون أن الغاز الطبيعي في أوروبا تحول خلال السنوات الأخيرة من سلعة استهلاكية إلى «سلعة سياسية» تستخدم في الصراع العالمي، خاصة بين بروكسل وموسكو من جهة، وبين موسكو وواشنطن من جهة أخرى.

وحتى الآن توجه أصابع الاتهام في أزمة النقص بالغاز الطبيعي إلى الرئيس فلاديمير بوتين، ويتهمه بعض قادة أوروبا بأنه يستخدم الغاز الطبيعي كسلاح للضغط على دول الاتحاد الأوروبي، حتى يجبرها على الرضوخ لمطالب بلاده.

ووفقاً لصحيفة «فايننشيال تايمز»، يرى بعض قادة أوروبا أن روسيا قامت عمداً بخفض إمدادات الغاز الطبيعي إلى أوروبا خلال الشهور الماضية للضغط على المفوضية الأوروبية، حتى توافق على إجراءات الترخيص لأنبوب «نورد ستريم2» الذي يمر تحت بحر البلطيق إلى ألمانيا، وهو خط تم اكتماله ولكن تشغيله متوقف بسبب خلاف دول الاتحاد الأوروبي حول منح ترخيص التشغيل. من جانبه، يرى بوتين أن الانتقادات الأوروبية الموجهة لروسيا ليست واقعية، وأن دافعها سياسي، وأن السبب الرئيسي في خفض إمدادات غاز بروم يعود إلى أن «غاز بروم» كانت تعكف على ملء احتياطات الأنبوبي من الغاز الطبيعي، كما أن أزمة الغاز الأوروبي تعود إلى تراجع شحنات الغاز المسال التي كانت تأتي لأوروبا من الولايات المتحدة.

لكن معظم خبراء الطاقة يرون أن خفض الإمدادات الروسية هو السبب الرئيسي وراء أزمة الغاز الطبيعي في أوروبا، وكان المدير العام لوكالة الطاقة الدولية، فاتح بيرول، قد قال في تصريحات إن روسيا يمكنها زيادة الإمدادات إلى أوروبا بنسبة 15% إذا رغبت في ذلك. أما السبب الثاني، فهو التغيرات التي حدثت في سوق الطاقة العالمي، والتي رفعت من معدل شحنات الغاز الطبيعي المسال إلى آسيا بسبب الأسعار المرتفعة التي دفعتها الشركات الصينية ودول جنوب شرقي آسيا لشركات الغاز الصخري المسال. يذكر أن ارتفاع معدل الدخول والرفاهية في الصين رفع من مستويات استهلاك الكهرباء في المدن، وأجبر الصين على زيادة وارداتها من الغاز الطبيعي المسال، والرجوع إلى زيادة واردات الفحم الحجري خلال العام الجاري.

وكانت بعض هذه الشحنات تتجه إلى الأسواق الأوروبية في السابق، وبالتالي تقلل من اعتماد أوروبا على الغاز الروسي. كما أن شركات الغاز الصخري الأميركي وجهت كذلك بعض شحناتها إلى دول مثل البرازيل والأرجنتين التي واجهت أزمة جفاف قللت من توليد الكهرباء من الأنهار والمساقط المائية، وذلك وفقاً لنشرة أرغوس الأميركية.

على صعيد أزمة جزيرة القرم وما تلاها من توتر سياسي، يلاحظ خبراء أن ما حدث من تغيير جيوسياسي في أوروبا في أعقاب تفكك الإمبراطورية السُّوفيتية السابقة وأصبحت أعضاء في الاتحاد الأوروبي، سعت موسكو إلى خفض حجم إمدادات الغاز إلى أوروبا عبر أوكرانيا.

وفي بداية القرن الجاري قررت شركة غاز بروم، التي تحتكر تصدير الغاز الطبيعي الروسي إلى أوروبا، تنويع شبكة أنابيب الغاز العابرة إلى القارة وخفض الاعتماد على أوكرانيا، خاصة في أعقاب ضم روسيا لشبه جزيرة القرم التي كانت تتبع لأوكرانيا، وتبعاً لذلك أنشأت خطوط جديدة لتصدير الغاز إلى أوروبا عبر بيلاروسيا وبولندا.

وفي أعقاب زيادة التوتر بين موسكو وكييف في العام 2014 وتطوره إلى عقوبات اقتصادية أوروبية أميركية ضد روسيا، عكفت شركة غاز بروم على إنشاء خط أنابيب «بلو ستريم» الذي يمر تحت البحر الأسود. كما أنشأت خط أنابيب «تركيش ستريم» الذي اكتمل في العام الماضي، ويمر هو الآخر تحت البحر الأسود إلى تركيا، ثم أنشأت أخيراً خط أنابيب «نورد ستريم 2» الذي يمر تحت بحر البلطيق إلى ألمانيا. وترى العديد من الدول الأوروبية أن خطوة تحويل خطوط إمدادات الغاز الروسي من الأراضي الأوكرانية تستهدف إضعاف الاقتصاد الأوكراني الذي يعتمد في جزء من إيرادات العملة الصعبة على الرسوم المحصلة من عبور الغاز الروسي إلى أوروبا. ومن بين العوامل الأخرى التي أدت إلى نشوء أزمة الغاز الطبيعي في أوروبا، حسب تعليقات زعماء أوروبيين، خفض شركة غاز بروم إمدادات الغاز الطبيعي الخاصة بخزانات الاحتياطي الاستراتيجي التي تسيطر عليها في أوروبا. ولدى شركة غاز بروم، حسب بيانات «يورو ستات»، 8 خزانات في أوروبا تستخدمها لتلبية الإمدادات في لحظات ذروة الطلب على الغاز مثل برودة الشتاء القاسي. على صعيد الإنتاج الأوروبي من الغاز الطبيعي، فقد تراجع الإنتاج بمعدل كبير من حقل غرونينغين الهولندي للغاز الذي قررت هولندا إغلاقه في العام المقبل بسبب مخاوف حدوث زلزال في البلاد. كما تراجعت كذلك إمدادات الغاز الطبيعي من حقل الشمال الذي حول بريطانيا من مصدر للغاز الطبيعي إلى مستورد. يضاف إلى هذه العوامل الخلافات السياسية بين الجزائر والمغرب حول السيادة على الصحراء الغربية. وقد أثر هذا الخلاف على تدفق الغاز الجزائري إلى أوروبا.

وكانت الجزائر قد أوقفت في بداية الشهر الجاري تدفق الغاز عبر أنبوبها الذي يمر عبر المغرب إلى كل من إسبانيا والبرتغال. وتجري اتصالات حالياً لزيادة سعة التصدير الجزائري المباشر للغاز الطبيعي إلى إسبانيا عبر أنبوب «ميد غاز بايبلاين» أو ما يعرف بخط «غاز البحر المتوسط». بسبب مخاوف حدوث زلزال في البلاد. كما تراجعت كذلك إمدادات الغاز الطبيعي من حقل الشمال الذي حول بريطانيا من مصدر للغاز الطبيعي إلى مستورد. يضاف إلى هذه العوامل الخلافات السياسية بين الجزائر والمغرب حول السيادة على الصحراء الغربية. وقد أثر هذا الخلاف على تدفق الغاز الجزائري إلى أوروبا.

وكانت الجزائر قد أوقفت في بداية الشهر الجاري تدفق الغاز عبر أنبوبها الذي يمر عبر المغرب إلى كل من إسبانيا والبرتغال. وتجري اتصالات حالياً لزيادة سعة التصدير الجزائري المباشر للغاز الطبيعي إلى إسبانيا عبر أنبوب «ميد غاز بايبلاين» أو ما يعرف بخط «غاز البحر المتوسط». وذلك وفقاً لما ذكرت صحيفة «فايننشيال تايمز» أمس الخميس. ولكن إلى حين ذلك فربما ستتواصل أزمة الكهرباء في كل من إسبانيا والبرتغال. وتصدر الجزائر نحو ثلثي إمدادات الغاز الطبيعي إلى كل من إسبانيا والبرتغال.

على الصعيد البريطاني التي باتت تستهلك حالياً كميات من الغاز أكثر من الفحم الحجري، فإن بيانات الحكومة البريطانية تشير إلى أنها تستورد حالياً نصف احتياجاتها من الغاز الطبيعي من الخارج، بعد تراجع احتياطات بحر الشمال وتعثر بناء محطة لتوليد الطاقة النووية مع الصين. ويرى محللون أن بريطانيا تعاني من أزمة التخزين الاحتياطي للغاز الطبيعي مثلما هو الحال في دول القارة الأوروبية. وذلك ببساطة لأن بريطانيا تعتمد على موردين مضمونين، وهما النرويج والغاز المسال من دولة قطر.

احتجاجات في مدريد ضد غلاء الكهرباء والغاز (Getty)

آل غور: العالم يشهد فقاعة كربون

حذر نائب الرئيس الأميركي الأسبق، آل غور، من خسائر تواجه المستثمرين الذين يراهنون على الوقود الأحفوري. وذكر في مقابلة مع «بلومبيرغ»: «لدينا الآن فقاعة كربون عالية المخاطر تبلغ 22 تريليون دولار، بناءً على افتراض خاطئ بأن جميع أنواع الوقود سيتم استخدامها». وأضاف: «الأمر لن يكون كذلك، خاصة أن المصادر المتجددة للكهرباء أرخص بكثير حالياً. بمجرد استيعاب المستثمرين للمخاطر، فإن ذلك سيؤثر على قيمة كل هذه الأصول».

الصراع بين الجزائر والمغرب أثر بدرجة كبيرة على الغاز المصدر إلى إسبانيا والبرتغال

رؤية

استيراد ألف سيارة إسعاف... أين الصناعة المصرية؟

عبد الحافظ الصاوي

بعد الحديث عن مشروع إنتاج السيارة المصرية، ودخول مصر لمرحلة إنتاج السيارة الكهربائية، أتى تصرف الحكومة بما يظهر الأوضاع على غير ما يرام، فقد نقلت وسائل الإعلام يوم 28 سبتمبر/أيلول الماضي، أن هالة زايد وزيرة الصحة، وعوض تاج الدين مستشار السيسي ذهبا إلى ألمانيا، لإتمام التعاقد على استيراد ألف سيارة إسعاف، وألف عيادة طبية متنقلة. لم تكشف وسائل الإعلام قيمة الصفقة، ولا موعد التسليم، لكنها أكدت أن التعاقد تم مع شركة مرسيدس الألمانية، وأن السيارات التي سيتم استيرادها والعيادات الطبية المتنقلة تخص مشروع كرامة. والخبر حسبما هو منشور يثير تساؤلات، على رأسها أين الاستعانة بالصناعة المحلية، سواء كانت شركات عامة أو خاصة، فهناك عدة شركات أجنبية دولية تقوم بنشاط تجميع السيارات في مصر. نشر الخبر، دون أن يتضمن قيمة الصفقة، يعد أحد سمات غياب الشفافية. فالصفقة تتم مع شركة عالمية، وتمثل احتياجا لأحد المشروعات التي تصفها الحكومة بالقومية، وهو مشروع كرامة، فمن حق دافع الضرائب الذي يمول هذه الصفقات، أن يعلم تفاصيل مالية بشكل أفضل، ولماذا تم اختيار هذه الشركة على وجه التحديد؟ الصفقة ليست صغيرة، وما يترتب عليها، ستتحمل تكلفته الموازنة العامة للدولة، فهل تم التفكير في البدائل الأخرى، وإذا ما كان الاستيراد هو القرار الأفضل؟

فسيارات الإسعاف والعيادة المتنقلة ليست تكنولوجيا معقدة، ولكن يمكن توفيرها من دول عدة، قد تكون أفضل من حيث السعر، وتوفر في نفس الوقت المواصفات المطلوبة لسلامة أداء السيارات والعيادات والمهمات التي جلبت من أجلها. وتوفير مثل هذا العقد مع شركة تعمل في السوق المصري، حتى لو كانت أجنبية، من شأنه أن يحقق عدة مزايا اقتصادية واجتماعية لمصر، منها توفير النقد الأجنبي المدفوع لشركة مرسيدس، حيث التعاقد تم في ألمانيا، والدفع سيكون بالدولار أو اليورو. بينما التعاقد مع شركة مصرية، سيكون بالعملة المحلية، وبما يخفف من التزامات الحكومة بتوفير النقد الأجنبي. الأمر الثاني، أن قيام شركة تعمل في السوق المحلي بتنفيذ هذه الصفقة في مصر، من شأنه أن يساعد على استخدام بعض المكونات المحلية، كما أنه سيحقق حالة من التشغيل لطاقة الإنتاج بالشركة المتعاقد معها، لتمثل هذه الصفقة زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، ولن يتوقف التعاقد بين وزارة الصحة وشركة مرسيدس لتوفير سيارات الإسعاف والعيادات المتنقلة فقط، ولكن الأمر سيستمر طوال فترة وجود هذه السيارات والعيادات في الخدمة، من خلال تقديم قطع الغيار، والصيانة، وهو ما يعني، استمرار نزيف خروج النقد الأجنبي من مصر.

خلل صناعي وتجاري

المطلع على موقع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في مصر، لا يتخيل أبدًا أن تمر هذه الصفقة إلى السوق الخارجي، حيث يستعرض الموقع، المبادرات الحكومية لصناعة السيارات، والإمكانيات التي تتمتع بها مصر، وكذلك الشركات الأجنبية العاملة في مصر في هذا المجال وهي نحو 7 شركات، منها (نيسان، وجنرال موتورز، جي بي بولو، فيات كرايسلر). السلوك الذي تصرفت به الحكومة المصرية، في هذه الصفقة، وفي غيرها من الصفقات، المرتبطة بالعدد والآلات، يعكس بشكل واضح، مدى غياب القاعدة الصناعية عن مصر، وما يمثله ذلك من هشاشة الناتج المحلي الإجمالي، والقيمة المضافة المتواضعة للقطاع الإنتاجي بشكل عام، والقطاع الصناعي بشكل خاص، وهو ما تعكسه الأرقام التي تتيحها الهيئة العامة للاستثمار على موقعها، وتفيد الأرقام، بأن هناك فجوة كبيرة بين الصادرات والواردات لسيارات الركوب في مصر، ففي عام 2016/2015 بلغت صادرات مصر من السيارات 181,3 مليون دولار، وارداتها 1506,8 مليون دولار، وهو ما يعني أن الفجوة تصل إلى ما يزيد عن مليار دولار. وفي عام 2020/2019، كان الأداء في صادرات وواردات سيارات الركوب ليس في صالح الاقتصاد المصري، حيث تراجعت الصادرات مقارنة بعام 2016/2015، وزادت الواردات من السيارات لنفس العام، حيث بلغت الصادرات نحو 71,6 مليون دولار، والواردات 1809 مليون دولار، وهو ما يعني أن الفجوة بين الصادرات والواردات تسعت لصالح الاستيراد بنحو ما يزيد عن 1,7 مليار دولار، فهل أتى تصرف الحكومة باستيراد سيارات الإسعاف والعيادات المتنقلة، ليزيد من عمق الفجوة بين صادرات وواردات السيارات، لصالح الصناعات الأجنبية؟

صفقة كاشفة

طبيعة صفقة استيراد سيارات الإسعاف والعيادات المتنقلة من مرسيدس، توضح عمق مشكلة التنمية في مصر، رغم الحديث عن نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي، وزيادة قيمة الناتج المحلي الإجمالي، أو وجود زيادة في معدلات نمو الناتج. فكون زيادة الناتج، ومعدلات نموه متحققة من مشروعات الطرق والجسور، أو مشروعات الإسكان والتشييد، أو بعض مرافق البنية التحتية، فإنه مظهر ضعف وليس مظهر قوة، خاصة أن هيكل الصادرات والواردات المصرية، لا يزال يعبر عن ضعف الإداء الإنتاجي للاقتصاد المصري. فالاطلاع على بيانات البنك المركزي المصري، من خلال تقريره السنوي لعام 2020/2019، يتبين أن السلع الوسيطة تمثل 36,5% من إجمالي الواردات، والسلع الاستثمارية 16,8% والسلع الاستهلاكية تمثل الجانب الأكبر بعد السلع الوسيطة بنسبة 31,3%، والمواد الخام 12,6%. أما هيكل الصادرات السلعية لنفس العام، فنجد أن الصادرات من النفط والغاز تمثل 32,2% من إجمالي الصادرات السلعية، بينما الصادرات السلعية غير النفطية، تمثل 67,8%. فضلًا عن أن الصادرات السلعية غير النفطية، تغلب عليها الصناعات التقليدية، والمواد الخام، أو السلع الوسيطة.

المخرج

لا أظن أن أحدًا يمكنه أن يضيف جديدًا، بالنسبة للاقتصاد المصري، في ما يتعلق بتطوير أدائه، خاصة في ظل الزيادة المستمرة للسكان لهذا البلد، وكذلك التحديات العديدة التي يواجهها على الصعيدين الإقليمي والدولي، وكذلك الدور المنوط بمصر كقوة إقليمية.

فثمة ضرورة للأخذ بتوصيات العديد من الدراسات الاقتصادية، بالجامعات ومراكز البحوث، والتي تتضمن ضرورة زيادة مساهمة الصناعة المصرية في الناتج المحلي الإجمالي، خاصة تلك الصناعات التي تتضمن قيمة مضافة عالية، وكذلك ضرورة ربط الصناعة بالجامعات وتوجيه البحوث والدراسات لمعالجة مشكلات وقضايا تطوير الصناعة، فمن غير المقبول أن تظل مصر طوال هذه السنوات، تعتمد على استيراد خطوط الإنتاج وقطع الغيار من الخارج، رغم أنها عرفت الصناعة قبل العديد من الدول الصاعدة.

بنك إنكلترا يثبت الفائدة ويتجاهل التضخم

لندن ـ **العربي الجديد**

تجاهل بنك إنكلترا المركزي ارتفاع معدل التضخم وأبقى على سياسته النقدية أمس الخميس دون تغيير. وارتفع معدل التضخم في بريطانيا إلى أعلى من المستوى المستهدف البالغ 2%. وقرر البنك تثبيت معدل الإقراض عند 0,1%، كما أبقى لجنة السياسة النقدية على برنامجها لشراء السندات بقيمة 895 مليار إسترليني (1,2 تريليون دولار)، وصوت 7 أعضاء مقابل عضوين لصالح تثبيت معدل الفائدة، فيما صوت 6 أعضاء مقابل ثلاثة لمواصلة البرنامج الحالي لشراء السندات. وارتفع مؤشر أسعار المستهلكين في بريطانيا بنحو 3,1% في سبتمبر، بعدما سجل أعلى مستوى على الإطلاق في أغسطس عند 3,2%. ويتوقع البنك عودة التضخم إلى مستويات ما قبل جائحة «كورونا» بحلول الربع الأول من 2022، على الرغم من توقعات استمرار القيود التي تعيق النمو على المدى القريب. كما توقع أن يصل معدل التضخم إلى ذروة ارتفاعه في أبريل المقبل ليسجل 5%. وفي أعقاب تثبيت الفائدة تراجع سعر صرف الإسترليني مقابل الدولار بنسبة 0,1% وارتفع مؤشر فاينانشيال تايمز لقياس أداء البورصة البريطانية «أف تي 100» بنسبة 0,4%. وفقاً لتقرير بصحيفة «ديلي تلغراف»، تواجه بريطانيا ضغوطاً اقتصادية حادة منذ خروجها من عضوية الاتحاد الأوروبي، وتعكف على إجراء إصلاحات على السوق الحالي بهدف زيادة تنافسيته وجاذبيته للمستثمرين الأجانب.

غلاء المعيشة يطارد البريطانيين (Getty)

الغلاء يضرب ميزانية المواطن الصيني

متسوقون في مدينة شانغهاي الصينية (Getty)

بكين ـ **العربي الجديد**

سجلت الصين زيادة سريعة في أسعار المواد الغذائية والسلع الأخرى في الفترة الأخيرة، ما رفع الضغط على صانعي السياسة المكلفين بضمان استقرار النمو. ووفقاً لبيانات قسم المنتجات الزراعية الصالحة للأكل بوزارة التجارة الصينية التي نقلتها شبكة «سي إن بي سي»، سجلت أسعار الطعام في الصين ارتفاعات أسبوعية خلال أكتوبر/ تشرين الأول. ووصل سعر سلة تضم 30 نوعاً من الخضراوات إلى 5,99 يوانات للكيلوغرام في الأسبوع المنتهي في 31 أكتوبر وهو ما يمثل زيادة 6,6% عن الأسبوع السابق له، فيما بلغ سعر الكيلوغرام في الأسبوع المنتهي في 26 سبتمبر/ أيلول 4,39 يوانات. وقال بروس بانغ، رئيس قسم الأبحاث الكلية والاستراتيجية في «تشينا رينيسانس»، إن الضغوط التضخمية والنطاق المتشدد للسياسة النقدية في الدول الأخرى سوف تحد من النطاق المتاح للصين لتخفيف سياستها النقدية». وأضاف: «القدرة المحدودة على تخفيف السياسة النقدية تعني أن الصين سوف تطلب مزيداً من الدعم من السياسات المالية والصناعية لمنع حدوث ركود تضخمي». وتوقع بانغ نمو الاقتصاد بنسبة تتراوح ما بين 4% و5% في الربع الرابع من 2021. وعانت الصين خلال العام الجاري من مجموعة من الأزمات وعلى رأسها انهيار الشركات العقارية وتراجع النمو الاقتصادي وانقطاعات الكهرباء وأزمة الطاقة.

أردوغان يتوقع نمو الاقتصاد التركي بـ10%

إسطنبول ـ **العربي الجديد**

توقع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أن يحقق اقتصاد بلاده نمواً بمعدل يفوق 10%، رغم أنّ المؤسسات الدولية تتوقع 9%. وأضاف أردوغان في رسالة فيديو شارك من خلالها، الخميس، في قمة تنظمها مجموعة «تركوازي ميديا» التركية، بعنوان «قمة تركيا 2023»: «سنواصل النهوض بتركيا على أساس زيادة الإنتاج والصادرات والاستثمار وتوظيف اليد العاملة»، مشيراً إلى أن تركيا تتخذ التدابير اللازمة للحد من آثار التكاليف الناجمة عن التوازنات الاقتصادية المضطربة بشكل كبير جراء وباء كورونا. واقرّ اردوغان، وفق «الأناضول»، بأنه يدرك جيداً الصعوبات التي يعيشها المواطنون في الآونة الأخيرة، لافتاً إلى أنّ العالم أجمع مرّ بمرحلة صعبة جداً لنحو عامين بسبب جائحة كورونا، وأنّ مكافحة الفيروس ما زالت مستمرة بشكل أكثر فعالية، مشيراً إلى أنّ الاقتصاد العالمي اخذ يستعيد توازنه بعد مرحلة انكماش العام الماضي، حيث بدأت تزداد عملية الإنتاج والتصدير، كذلك شهد قطاع السياحة انتعاشاً سريعاً مع زيادة تحركات الناس مجدداً.

ورأى الرئيس التركي، في هذا الصدد، أنّ التضخم العالمي بعد مرحلة من الركود الاقتصادي العام الماضي، «يُعَدّ أكبر مشكلة تواجه البشرية اليوم». وأكد أنّ الارتفاع الكبير في أسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية، يزيد أعباء شرائح المجتمع الأكثر تضرراً من الوباء، معتبراً أنّ هذا الأمر يؤدي إلى تفاقم العنصرية وكراهية الأجانب ومعاداة الإسلام في الدول الغربية خاصة. ولفت إلى أنّ معظم الدول المتطورة شهدت تراجعاً في الاقتصاد العام الماضي بسبب تدابير كورونا، إلا أنّ هذا الأمر لم ينطبق على تركيا، حيث استمرت في عملية الإنتاج مع التزام التدابير الوقائية، كذلك سجلت الصادرات التركية، أخيراً، رقماً قياسياً بلغ 212 مليار دولار. وصرّح بأنّ تركيا سجلت نمواً بمعدل 1,8% العام الماضي، فيما بلغ معدل النمو في الربعين الأولين من العام الحالي، 7,2%، و21,7% على التوالي. وتوقع البنك الأوروبي للتنمية والإعمار، الخميس، تحقيق الاقتصاد التركي نمواً بنسبة 9% خلال عام 2021. وقال الخبير الاقتصادي في البنك روغر كيلي، إنّ تركيا لديها القدرة على أن تصبح مركز إنتاج على المستويين الإقليمي والدولي بعد الوباء. يذكر أن الاقتصاد التركي يعاني من ارتفاع معدل التضخم والفائدة على الاقتراض المصرفي، لذا يخفض البنك المركزي الفائدة رغم استمرار تهاوي قيمة الليرة.

أردوغان في مؤتمر صحافي يوم الأربعاء (Getty)